

متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين الجزائرية.

أ. حساني حسين

1 جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف (الجزائر) ، hocinef2001@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان متطلبات النظام المحاسبي المالي في قطاع التأمينات، وهذا قصد الوصول إلى محاسبة خاصة بهذا القطاع تساعد على تقييم الأداء في مؤسسات التأمين، ومنه توصلنا إلى أنه لا يوجد تنسيق دولي فيما يتعلق بطبيعة و كيفية تطبيق نظام محاسبي مالي في مجال التأمينات رغم تنامي دور المؤسسات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته العولمة المالية في زيادة الانفتاح و التحرير و المنافسة وبذلك البحث عن توحيد لمعايير محاسبة التأمينات.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، محاسبة التأمينات، النظام المحاسبي المالي، مؤسسات التأمين.

Abstract:

This study aims to clarify the requirements of the financial accounting system in the insurance sector, and this is in order to reach a special accounting for this sector that helps to evaluate the performance in insurance institutions, and from it we concluded that there is no international coordination regarding the nature and how to apply a financial accounting system in the field of insurance despite The growing role of multinational institutions and the expansion of their fields of activities, in addition to the role played by financial globalization in increasing openness, liberalization and competition, and thus the search for unification of insurance accounting standards.

Keywords: accounting information systems, insurance accounting, financial accounting system, insurance institutions.

المقدمة:

تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها، إضافة إلى دور العولمة المالية في الانفتاح و التحرير و المنافسة ساهم في البحث عن توحيد لمعايير المحاسبة للمؤسسة باختلاف أنشطتها. و انطلاقا من ذلك، أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الإقتصاد العالمي. فتوحيد المعايير المحاسبية لمختلف الصناعات، يعد عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية و البشرية لما يوفّره هذا التوحيد من بيانات ذات مصداقية

قابلة للمقارنة عن أداء تلك الوحدات, إضافة إلى كون توحيد المعايير المحاسبية من بين أهم المداخل لتعزيز تنافسية المؤسسة.

و ضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات مع بداية التسعينات, لمسايرة الاتجاه العالمي, و قد شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات و من بينها القطاع المالي و التأميني على وجه الخصوص, فكان لصدور الأمر 07/95 الصادر في 1995/01/25 و المتعلق بالتأمينات الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير القطاع التأميني و فتحه أمام المنافسة, حيث نص على السماح بإنشاء مؤسسات تأمين خاصة وطنية أو أجنبية, و رخص بفتح فروع لمؤسسات تأمين أجنبية في الجزائر وقد تم و عدّل هذا الأمر بإجراءات تحفيزية أخرى تخص تدعيم الأداء و الرفع من تنافسية القطاع من خلال القانون 04/06 الصادر في 20/02/2006. لذلك تعتبر توحيد المعايير المحاسبية مع غيرها من الدول في المجال من الرهانات الكبيرة المطلوب معرفتها في محيط اقتصادي مالي أصبح يوما بعد يوم كثير التغير.

انطلاقا من هذه المعطيات تأتي مداخلتنا هذه و التي اخترنا لها عنوان: **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين الجزائرية.**

و الذي سنحاول الإحاطة بأهم جوانبه و تحليل أبعاده, و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي المتطلبات الأساسية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين التي تتميز بخصوصية نشاطها في البيئة الجزائرية ؟
لمعالجة الإشكالية سيتطرق الباحث إلى النقاط التالية:

- دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم أداء المؤسسة.
- تأثير خصوصية الصناعة التأمينية على النظام المحاسبي المالي لمؤسسات التأمين.
- متطلبات التطبيق و التوافق للنظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين الجزائرية.

I- دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم أداء المؤسسة:

تستند عملية تقييم أداء المؤسسة إلى جملة من المعايير و المؤشرات المحاسبية التي تعكس حقيقة أداء المؤسسة الأمر الذي يستلزم توفير هذه البيانات و المعلومات الضرورية قبل عملية التقييم واتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً- الشروط الواجب توافرها في البيانات والمعلومات المحاسبية لتقييم أحسن للأداء:

أهم مصادر البيانات و المعلومات الضرورية في عملية التقييم يمكن تلخيصها في القوائم المحاسبية و المالية للمؤسسة، الموازنات التقديرية، التقارير الدورية سواء داخلية أو خارجية. فلا يمكن أن تتم عملية تقييم الأداء إلا بوجود قاعدة كافية من البيانات و المعلومات المحاسبية و التي تتميز بجملة من الشروط أهمها الدقة، الموضوعية، الإنسجام مع نماذج وطرق التقييم حاجاته و توقيته، بالإضافة إلى استيعاب التغيرات الخارجية كالتضخم.

كما أن هناك مجموعة من الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بها حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات و هي سهولة فهمها، ملائمة المعايير للقرارات التي يتم اتخاذها بحيث ترتبط بهذه الصفة الأهمية النسبية للمعلومات التي يبينها المعيار و التي يؤدي حذفها إلى التأثير على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعايير المحاسبية. كما يجب أن تكون حيادية معروضة بطريقة متكاملة و مفيدة لأصحاب العلاقة بما يضمن لهم اتخاذ القرار المناسب. بالإضافة إلى إمكانية مقارنة المعايير المحاسبية لمؤسسة ما في الزمن أو غيرها من المؤسسات الأخرى.

ثانيا- من المحاسبة التحليلية إلى مراقبة المردودية

حسب المحاسبة التحليلية التقليدية المطوّرة أول مرة من طرف جنرال موتورز *Genéral Motors* منذ حوالي ثمانون سنة، تعتبر تكلفة الإنتاج الكلية بأنها مجموع التكاليف لمختلف مراحل الإنتاج. فالمحاسبة التحليلية التقليدية تقيّم تكلفة تحقيق نشاط معين، أما التكلفة حسب النشاط فهي تقيّم زيادة على ذلك تكلفة عدم تحقيق هذا النشاط (تكلفة الإنتظار و تكلفة التخزين). إن تكلفة عدم تحقيق النشاط هي في الغالب تساوي تكلفة النشاط أو حتى يمكن أن تفوقه. المحاسبة التحليلية تفرض مسبقا وجود بعض الأنشطة المساعدة، أما التكلفة حسب الأنشطة فهي تبحث في ضرورة وجود هذه الأنشطة أم لا.

استعمال هذه الطريقة في تحليل التكاليف سيؤدي لا محالة إلى تدنيه التكاليف وخاصة في قطاع الخدمات الذي ليست لديه المعلومات الكافية فيما يخص توزيع التكاليف وبذلك ممارسة الرقابة على المردودية.

مؤسسات التأمين، مثلا، تحاول منذ مدة تطبيق تقنيات المحاسبة التحليلية المتعلقة بالقطاع بمعنى تقييم تكلفة مختلف المصالح والعمليات، لكن توزيع هذه التكاليف يطرح عدة استفسارات يصعب الإجابة عليها.

ثالثا- دور تكنولوجيا المعلومات في تحديد و تحسين أداء المؤسسة:

مهمة المؤسسة هي خلق الثروة، مما يتطلب معلومات محاسبية تسمح للمسير بإصدار القرارات المناسبة عن معرفة¹. لذلك لا بد من توفر أدوات التشخيص الضرورية كالمعلومات القاعدية، معلومات خاصة بالإنتاجية، المعلومات الخاصة بالكفاءات و المعلومات الخاصة باستغلال الموارد النادرة.

تعطي لنا هذه الأنواع من المعلومات نظرة حول وضعية المؤسسة حاليا و توجهها نحو البعد العملياتي، أما فيما يخص الإستراتيجية فنحن بحاجة إلى معلومات محاسبية منظمّة حول البيئة، فالإستراتيجية يجب أن تركز على معلومات خاصة بالسوق، بالعملاء، بالتكنولوجيا، بالنشاط الأساسي والأنشطة الفرعية الأخرى، بالمالية الدولية وتحوّلات الإقتصاد العالمي، فالتغيرات الكبيرة تبدأ من خارج المؤسسة².

نظراً للأهمية التي تكتسيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد ظهرت وحدات إدارية داخل تلك المؤسسات تعمل في مجال المعلومات، سواء أطلق عليها اسم وحدة معلومات أو إدارة معلومات أو مركز معلومات أو غيرها ليعنى في النهاية وحدة تنظيمية داخل هذه المؤسسات ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات. من هنا تبرز الحاجة لأساليب قياس الأداء بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، سواء على مستوى الأفراد، أو على المستوى المؤسسي للوحدة ككل.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات و الإتصال اليوم كأصل إستراتيجي بالنسبة للمؤسسة فهي عامل جديد للمنافسة و الإنتاجية و بذلك للأداء، و هي أيضا تمثل ميزة تنافسية جديدة للمؤسسات في اقتصاد يركز على المعلومة، فالحجم الكبير المتزايد للمعلومات الذي تملكه المؤسسة يجب استغلاله بطريقة تسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

رابعا- تعدّد مستخدمي المعلومات المحاسبية:

يتعدّد مستخدموا المعلومات المحاسبية للمؤسسة مما يؤثر على طبيعتها لكل طرف.

فمن من وجهة نظر إدارة المؤسسة، فهي تسعى إلى التنسيق بين مختلف الأطراف و بلوغ الأهداف المرجوة بحيث يمكنها أن توفر لهم المعلومات التي يحتاجونها، رغم أنها تهدف بتوفيرها للمعلومات في الأساس إلى تشكيل الثروة³.

أما من وجهة نظر المساهمين و الدائنين فهم يعتمدون على نفس طبيعة المعلومات المحاسبية، ما يهمهم هو تلك المعلومات التي تهتم مثلاً بمردودية رأس المال، بالهيكل التمويلي و بنسب المديونية. يهتم عمال المؤسسة بالمعلومات التي توافق انهماقاتهم و المرتبطة بأجورهم، بالتحفيز التي يمكن أن يتحصلوا عليها كالتكوين المستمر لتنمية قدراتهم.

تعتبر المؤسسة في نظر الحكومة بمختلف أجهزتها كأداة أساسية لتحقيق الأهداف الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية، لذلك فهي مهتمة بالمعلومات المحاسبية التي يمكن أن تقدمها في المجال. كما تهتم باقي فعاليات المجتمع بنوعية خاصة من المعلومات، كتلك الخاصة بحماية البيئة و تمويل المشاريع الاجتماعية باختلافها.

لا يمكن حصر المتفاعلين مع المؤسسة و إنما هناك دوماً تعدد في مستخدمي المعلومات حسب حاجة كل طرف الأمر الذي يدفع المؤسسة بالبحث في كيفية تزويدهم بالمعلومات اللازمة في حدود معينة. في كل الحالات، الكل يهتم بأداء المؤسسة و الذي يعتبر ظاهرة ذات عدة أوجه⁴. فعلمية تقييم الأداء لا يُنظر إليها بصورة مجردة و إنما ضمن إطار عملية شاملة للنشاط في المؤسسة و في ضوء ذلك يمكن تحديد عدة مداخل للأداء و كل مدخل يعتمد على مدى المساهمة في التسيير الأمثل الرشيد و تأمين نمو ملائم للقيمة المضافة للمؤسسة، التسيير الذي يركز على تعريف الأهداف و تسيير الأنشطة و باستمرار⁵.

II- تأثير خصوصية الصناعة التأمينية على النظام المحاسبي المالي لمؤسسات التأمين:

تتميز مؤسسات التأمين بخصائص مختلفة عن المؤسسات الإنتاجية الأخرى نظراً لطبيعة الخدمة المقدمة الأمر الذي سيؤثر بكل تأكيد في نظام المعلومات المحاسبي الذي يجب تبنيه.

أولاً - دور المعلومات في الصناعة التأمينية:

تستلزم وظيفة مؤسسة التأمين المعرفة و التحكم في تقنيات تكنولوجيا المعلومات، شبكة التوزيع، القيود التنظيمية، المنافسة و العملاء. فالصناعية التأمينية تختلف بخاصية لا ملموسية منتجاتها التي تعني استحالة لمس، ذوق و سماع الخدمة إضافة إلى بعض الخصوصيات المؤثرة بدرجة كبيرة على تصرفات الفاعلين في السوق و التي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: خصائص النشاط التأميني و آثارها⁶

آثارها	خصائص
- ضغط الرأي العام.	- منتج يحمل معاني نفسية اجتماعية و دينية.
- صعوبة إتباع إستراتيجية التميز للمنتج.	- انعدام الحماية القانونية للإبداع التأميني.
- البحث عن صور مختلفة بالتركيز ليس فقط على المنتج و لكن على مجموع كل مؤسسة.	- شبكة توزيعية متكاملة و قريبة من الزبون.
- نزاعات بين مختلف الأقسام و مراكز القرار المختلفة في المصالح المركزية.	- جودة الخدمة ليست واحدة.
- صعوبة مراقبة الجودة.	- المنتجات غير ملموسة.
- الأداء (معايير الأداء مختلفة ⁷).	- صعوبة توفير عينات للدراسة.
- قيود كثيرة في التسويق .	- صعوبة تحديد السعر و النوعية مسبقا ⁸ .
- صعوبة تقييم الخدمات المنافسة.	- البحث عن علاقات ثقة بين المؤمن و المؤمن له بإنشاء ملموسية الخدمة ⁹ و بالتالي يستلزم إضافة قيمة و همية للخدمة.
- التوظيف و التكوين التقني مطلوب.	- ضرورة المعرفة التأمينية.
- صعوبة القبول بتحتمل المخاطر (الرهان).	- معيار الخطر له ثقل كبير في النشاط التأميني.

المصدر: من إعداد الباحث

إضافة إلى تسيير التكاليف يجب أيضا تسيير القيمة، فالقيمة لا يمكن إيجادها إلا من خلال السوق أو العميل وهي ليست قابلة للقياس إلا استثنائيا، و يمكن تسيير القيمة عن طريق نظام معلوماتي متكامل¹⁰

ثانيا- تنظيم مؤسسة التأمينية:

يظهر تنوع العمليات التأمينية من خلال أنشطة المؤسسة التأمينية التي تتصف بتعديدها و تداخلها و كذا التجدد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي أو ابتكار منتجات تأمين

تناسب و الحاجات المتجددة للمتعاملين والتي تتنوع من تقديم ضمانات ضد الأخطار المتعلقة بالأشخاص كالمريض و العجز سواء الكلي أو الجزئي و المساعدة و الوفاة و المنتجات التأمينية الخاصة بالرسملة، و كذا تقديم ضمانات ضد الأخطار المتعلقة بممتلكاته و ذمته المالية كأخطار الحريق و الانفجارات و السرقة و الكوارث الطبيعية.

تعدّد و تداخل أنشطة مؤسسة التأمين يؤدي إلى صعوبة تحديد مواده الأولية و مختلف المدخلات و كذا ما تنتجه بالضبط من مخرجات عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

كما يأخذ بعد الخطر أهمية كبيرة بالنسبة لمؤسسة التأمين و لقرارات المسيرين، تحديدها يساعد على استغلال الفرص المتاحة و تجنب التهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة، مما دفع بعض المحللين إلى تقسيم المؤسسة ليس حسب الوظائف التقليدية و لكن حسب مراكز الخطر لتحقيق غاية أو هدف المؤسسة و التي يجب أن تكون محل للإدارة من قبل مؤسسات التأمين.

نشأت فكرة التأمين من مفهوم التعاون، و تطوّرت بتقدّم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها حاليا. زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابيا أو سلبيا في العديد من المتغيّرات الاقتصادية، و الأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخّرات و تمويل الاقتصاد.

حسب *Besson*¹¹ فإن " التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن اتجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوّضه عن الخسارة التي لحقت به في حالة تحقيق الخطر". و لقد عرّف المشرّع الجزائري التأمين على أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدّي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى"¹². فالتأمين هو عبارة عن عقد بين المؤمن و المؤمن له، يلزم المؤمن بتعويض المؤمن له ضد أضرار معينة مقابل قسط تأميني محدد مسبقا، فيلتزم الأول بدفع مبلغ التعويض في حالة وقوع الخطر و الثاني بدفع القسط. و يعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية و تحقيقه يبقى محتملا و غير مؤكّد.

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها:

- حسن النية المتبادلة بين الطرفين والتي تعتبر جوهر العملية التأمينية.

- المصلحة التأمينية: بحيث يشترط أن تكون هناك مصلحة تأمينية بين طرفي عقد التأمين و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر.
- التعويض: بحيث يجب أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر و ذلك بدفع مبلغ التعويض.

كما أن هناك عدة تقسيمات للتأمين:

- **تقسيم التأمين من ناحية الشكل:** يتركز هذا التقسيم على الهيئة التي تقوم بعمليات التأمين فهو ينقسم إلى تأمين تعاوني و تأمين بأقساط محدّدة. فالتأمين التعاوني يجمع في الطرف المتعاقد صفتي المؤمن و المستأمن، بمعنى أن الإشتراك الذي يدفعه كل عنصر قابل للتغيير، وهو لا يهدف إلى تحقيق ربح لأعضائه و إنما إلى توزيع الخسائر عليهم، فأعضاء الجماعة هم المستأمنون و هم الذين يدفعون التعويض لمن يصاب بخطر ما. أما التأمين بأقساط محدّدة فخصائصه عكس خصائص النوع السابق ففيه استقلال لشخصية المؤمن عن شخصية المأمن له و فيه يتحدّد القسط و التعويض المالي مقدّما وفق أسس علمية إحصائية.

- **تقسيم التأمين من ناحية الموضوع:** ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى تأمين بحري و بري و جوي و ينقسم التأمين البري إلى تأمين اجتماعي و تأمين خاص و التأمين البري الخاص ينقسم بدوره إلى تأمين على الأشخاص و تأمين على الأضرار. كما يمكن تقسيم التأمين كذلك إلى تأمينات الحياة، التأمينات العامة (غير الحياة) و إعادة التأمين.

للتأمين مجموعة من العناصر الأساسية هي طرفي العقد، الخطر، القسط و مبلغ التأمين سنركز على الخطر. فالخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين، و لهذا الأخير عدة تعريف في مجال التأمين، "فهو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع، لا يتوقّف على إرادة أي من الطرفين". و الخطر في القانون المدني هو ما يتهدّد الإنسان من أحداث ضارة كالسرقة أو الحريق أو الإصابة الجسدية. كذلك يمكن أن يُنظر للخطر في مجال التأمين على أنه حادث محتمل الوقوع و يكون سعيدا كالزواج، الولادة و بقاء المؤمن له على قيد الحياة.

وحتى يكون الخطر قابلا للتأمين يجب توفر بعض الشروط أهمها:

- أن يكون الخطر يحتمل الوقوع مستقبلا فإذا هلك الشيء قبل إبرام العقد بطل العقد. - أن يكون الخطر مبني على فكرة الإحتمال، حيث لا يجب أن يكون أكيد الوقوع أو مستحيل الوقوع. فالحادث المؤكد الوقوع لا يعد خطرا و بالتالي لا يجوز تأمينه إلا في حالت معينة بحيث ينصرف عدم التأكد إلى تاريخ الوقوع و هذا هو الأمر بالنسبة لتأمينات الحياة.

- أن يكون الخطر مشروعا غير مخالف للقوانين، النظام العام أو الآداب العامة.

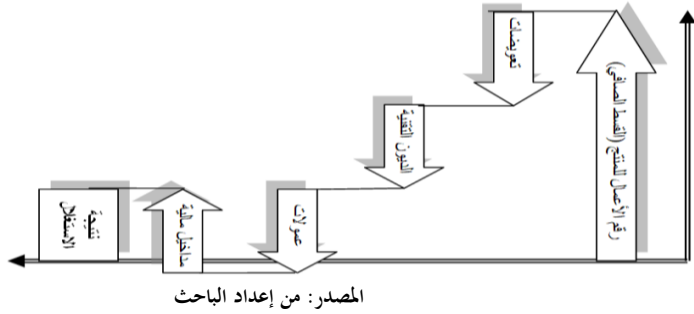
- أن يكون الخطر المؤمن عليه غير خاضع لإرادة الطرفين المتعاقدين.

كما تكمن أهمية الصناعة التأمينية في النشاط الإقتصادي من طبيعة الأهداف الإقتصادية والمالية لكافة الأطراف المعنية بوجودها (الدولة بمختلف مستوياتها، المؤسسات المالية، الصناعية و الخدمية، حملة الأسهم، المستفيدين من عقود التأمين و باقي مكونات المجتمع). من جهة ثانية فإن مضمون دور الصناعة التأمينية بأبعادها التنموية يشير إلى دور مؤسسات التأمين في تنفيذ السياسات المالية والإستثمارية من خلال نشاط الإكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين وفعاليات أخرى في مسار النشاط الاجتماعي، الإقتصادي والتنموي للدول وخاصة تلك التي يتسم اقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لدور فعال للأنشطة التأمينية.

ثالثا- دور المعلومات كمادة أولية في تسعير المنتجات التأمينية:

يعتبر قياس الخطر و بذلك تسعير المنتجات التأمينية من أهم المحاور التي تساهم في تحديد النتائج المالية للمؤسسة التأمينية و علاقاتها مع مختلف الأطراف، فقياس مردودية نشاط المؤسسة التأمينية لا يكون إلا من خلال نظام معلوماتي محاسبي يسمح بقياس ثمن التغطية التي توفرها منتجات التأمين. الشكل التالي يوضح كيفية الحصول على نتيجة الإستغلال (التقني) لمنتج تأميني معين كعنصر أساسي لتحديد سعره.

الشكل رقم 1: حساب نتيجة الإستغلال (التقني) لمنتج تأميني معين¹³



للتحليل الجيد لنتيجة الإستغلال بالنسبة لمنتج تأميني معيّن يجب الأخذ بعين الاعتبار أهم مكونات النتيجة التقنية، و هو سعر بيع المنتج التأميني و الذي يخضع لبعض الخصوصيات الناتجة عن طبيعة العملية التأمينية كطبيعة الخطر، احتمال وقوعه، نفقات الاكتتاب و التسيير، المعدلات المتوسطة لعائدات الأموال المودعة في السوق المالي أو النقدي و كذا مع أهداف و سياسة المؤسسة و غيرها من المؤسسات المنافسة¹⁴. كما أنه يأخذ بعين الاعتبار بعض الحسابات الاكتوارية التي تأخذ هي كذلك نوع الضمانات التأمينية من حيث كونها تأميناً بحرياً، برياً أو جويّاً، تأميناً اجتماعياً و تأميناً خاصاً، تأميناً على الأشخاص أو تأميناً على الأضرار.

تحتاج مؤسسة التأمين عند تقديم خدمات التأمين إلى توزيع نتائج وقوع الخطر (الأضرار) على جميع المؤمنّين أو بعضهم، فهي تقوم بهذه العملية التضامنية في إطار قانون الأعداد الكبيرة.

حساب القسط التأميني المقابل للخطر يختلف حسب نوع التأمين. فعلى العموم، تسعير منتجات تأمينات الحياة يأخذ بعين الاعتبار طول مدة العقد و يكون بذلك الحساب الاكتواري على المدى البعيد *un actuariat à long terme* و تسعير منتجات التأمينات العامة (غير الحياة) يأخذ بعين الاعتبار قصر مدة العقد و يكون بذلك الحساب الاكتواري على المدى القصير *un actuariat à court terme*.

III- متطلبات التطبيق و التوافق للنظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين الجزائرية:

لكل نشاط دستور يحكمه و يضبطه و يوحد معالجة الأمور المماثلة كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة و تقييم الأداء، و النشاط التأميني كغيره من الأنشطة يكتسب أهمية من دور المعلومات في بيئته و الذي يجب البحث فيه عن أسس و قواعد موحدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ

القرارات. فيما يلي أهم المتطلبات التي نراها ضرورية لتسهيل مواكبة مؤسسات التأمين الجزائرية للنظام المحاسبي المالي:

أولاً - تعيين هيئة مستقلة و لتكن هيئة الإشراف و المتابعة المستحدثة وفقا للقانون 04-06 ل 20 فيفري 2006 المعدل للقانون 95-07 ل 25 جانفي 1995 و تدعيم دورها في مساعدة الفاعلين للتأقلم مع للنظام المحاسبي المالي، ففي قطاع التأمينات أين تمثل منتجات التأمين وعودا بالتعويض عند تحقق الأخطار، يجب على ممثلي الدولة السهر على دفع أطراف العملية التأمينية إلى توفير معلومات ذات مصداقية و موثوقية بحيث تساعد مؤسسات التأمين خاصة بالوفاء بالتزاماتهم. فإذا كانت مهمة الإشراف و مراقبة الفاعلين من الناحية المعلوماتية لم تُنفذ كما يجب فيمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية كبيع مؤسسات التأمين وعودا دون القدرة على الوفاء بتبعات هذه الوعود و دون اكتشافها ولمدة زمنية طويلة باعتبار دورة الإنتاج المعكوسة بالنسبة للصناعة التأمينية. كما يمكن للقطاع أن يدخل في دائرة مغلقة لمنافسة غير شريفة و بممارسات غير مسؤولة لبعض المؤسسات التي تؤدي بالضرورة إلى جر بقية المؤسسات إلى نفس الممارسات. فالهدف في هذه المرحلة بالإضافة إلى توحيد المعايير المحاسبية، السهر على تطبيقها و بذلك يمكن تحديد وضعية المؤسسات الجيدة من التي تعاني صعوبات.

ثانياً - ضرورة حيازة هيئة الإشراف و المتابعة على نظام لجمع و إدارة قاعدة البيانات و المعلومات الخاصة بمؤسسات التأمين، من خلال حسابات المؤسسة تسمح بمقارنة كل مؤسسة تأمين بغيرها في السوق و كذا معرفة مدى مواكبة أنظمتها المعلوماتية لما هو مطلوب من خلال تكوين قاعدة معطيات محاسبية حسب الفروع التأمينية (تأمين السيارات، الأضرار الجسمانية، الأضرار المادية...) يمكن أن تبين و بالنسبة لكل فرع و لكل مؤسسة تأمين موقعها من الأداء مقارنة ببقية المتعاملين في السوق و هذا بالاستعانة بالمؤشرات المحاسبية المعروفة في سوق التأمينات كمؤشر S/P ، نسبة العمولات إلى الأقساط المصدرة و كذا نسبة المنتجات المالية بالنسبة للأقساط المصدرة. إضافة إلى تكملة المعطيات المحاسبية النقدية (المقيمة نقديا) بمعطيات عددية (عدد العقود أو عدد الحوادث المسجلة)، هذه الإحصائيات العديدة يمكن أن تُستغل لدراسة التطورات سواء على المستوى الوطني أو على مستوى كل مؤسسة.

تجدر الإشارة هنا أن المصالح المحاسبية أكثر حذرا فيما يخص دقة المبالغ لكن فيما يخص عدد العقود أو الحوادث فهي غالبا لا تأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من المعطيات رغم أهميتها، كما يمكن التفريق هنا بين معطيات حسب تاريخ وقوع الحوادث و معطيات الميزانية الخاصة بالملاءة، و التي تبين حالة هذه المؤسسة في تاريخ معين، فالميزانية تقارن بين الأصول الحقيقية و الخصوم الحقيقية، بمعنى أنها تبحث فيما إذا كانت المؤسسة ذات ملاءة أم لا.

فقاعدة البيانات، التي تعتبر كمادة أولية لحساب المؤشرات و تحديد المعايير، بالنسبة لهيئة الإشراف و المتابعة سواء بالنسبة لمؤسسة التأمين أو بالنسبة للسوق ككل، يجب أن تحترم بعض الأسس المحاسبية في الصناعة أهمها، نوعية الالتزامات و الديون التقنية، تمثيل هذه الالتزامات و كذا هامش الملاءة¹⁵.

ثالثا- إلزام مؤسسات التأمين بتحرير تقارير دورية عن مدى احترامها و تطبيقها للنظام المحاسبي المالي، فرغم كون المؤسسات التأمينية ملزمة بتحرير تقارير دورية عن نشاطها و تسليمها لمديرية التأمينات بوزارة المالية، إلا أنها غير متجانسة رغم احتوائها على معلومات محاسبية مفصلة عن أدائها. للاستغلال الجيد لهذه المعلومات، من المفيد البحث عن إلزام مؤسسات التأمين بتقارير تبين مدى احترامها للمعايير المحاسبية الموحدة.

الهدف من هذه التقارير هو دفع المؤسسة إلى تحليل و معرفة مدى تقدمها في تطبيق المعايير و بطريقة متجانسة مع بقية الفاعلين في القطاع لمعرفة موقعها، بحيث يُبين التقرير عرض لبيئة عمل المؤسسة و عرض لمختلف الديون التقنية، مدى احترامها للمعايير، كيفية تكوينها و الطرق المستعملة في عمليات حسابها و تبرير اللجوء إلى هذه الطرق، التوظيفات المالية و مدى احترامها للقواعد الاحترازية في المجال، النتائج المسجلة و هامش الملاءة و كيفية حسابه و مدى احترامه للمتطلبات القانونية التي تحكمه.

تقوم الهيئة بعد ذلك باستغلال نتائج التقرير و على أساس عمليات مراقبة مكتملة سواء مراقبة على الوثائق أو في عين المكان يتم تحرير تقرير نهائي خاص بالهيئة عن مدى احترام المؤسسة للنظام

الحاسبي المالي و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤننين لهم، بالإضافة إلى ذلك تبيان و بكل دقة مكان الخلل لتحديد خطة العمل اللازمة لتصحيحه.

رابعا- ضمان فعالية أكبر للهيئة كممثلة للدولة، فدور ممثلي الدولة كهيئة إشراف و متابعة الفاعلين لا يتوقف فقط على مراقبة نشاط و مدى ملاءة مؤسسة التأمين، و لكن أيضا مراقبة مدى استيفاء مواردها البشرية التقنية و كذا القانونية للمتطلبات اللازمة لممارسة هذا النشاط. هذه المتطلبات تكون من خلال معرفة مدى احترام المعايير الكيفية و النوعية لمنح الاعتماد لمؤسسة التأمين الذي يؤهلها لممارسة الصناعة التأمينية و كذا مدى احترامها للإجراءات الهيكلية التي يمكن أن تقوم بها مؤسسة التأمين، كعمليات الاندماج مثلا أو تحويل تسيير بعض العمليات التأمينية إلى مؤسسات أخرى و كذا نوع المساهمين.

كل هذه العمليات و رغم الإشارة إليها على شكل عموميات في القوانين المسيّرة للقطاع إلا أن الهيئة و لضمان فعالية أكثر، لها مسؤولية التوضيح و التدقيق أكثر في هذه المعايير الكيفية و كذا مراقبة مدى احترام تسعير منتجات التأمين، إضافة إلى تفعيل دور المؤننين لهم كمستهلكين للخدمات التأمينية لتجنّب أي عملية قد تؤدّي إلى المس بالهدف الأساسي و هو حماية مصالح المؤننين لهم.

خامسا- مراقبة مدى احترام أسس تسعير منتجات التأمين من ناحية المعلومات المعتمدة، فالعملية التأمينية تتركز على وعد بالتعويض في المستقبل، و على عاتق ممثلي الدولة مراقبة مدى احترام تنفيذ هذه الوعود. فعليها أولا التأكد من أن العناصر المعلوماتية التي تتركز عليها مؤسسات التأمين في تقييم هذه الوعود غير اعتباطية بل تتركز على أسس علمية.

لا بد من التذكير هنا إلى أن التنظيم المعمول به و الخاص بتسعير المنتجات التأمينية المتعلقة بحياة الإنسان غير موجودة في الجزائر ولا يتكلم عن العناصر المحددة لتسعير هذا النوع من المنتجات و المتعلقة مثلا بالمعدلات التقنية الدنيا المضمونة¹⁶، جداول الحياة الجزائرية و الغير معتمدة في حدود معلوماتنا بصفة رسمية في الجزائر.

لهذه الأسباب نقترح فرض هذه العناصر الأساسية في التسعير و توحيدها بحيث تُجَنَّب القطاع فوضى التسعير التي تُمَيِّز المؤسسات الجزائرية في غياب أي قدرة على المراقبة و المتابعة المتخصصة و هذا حتى لو تطلَّب الأمر الاعتماد على مساعدة الهيآت المتخصصة.

سادسا- تدعيم دور اتحاد مؤسسات التأمين و معيدي التأمين، يتميَّز سوق التأمين الجزائري كغيره من الأسواق الناشئة بتنافسية تعتمد بدرجة كبيرة على أسعار المنتجات التأمينية، عكس الأسواق المتطورة التي تعتمد بدرجة كبيرة على العناصر الملحققة للقسط الخام¹⁷، لذلك فمن واجب المؤسسات التأمينية المساعدة على توحيد عوامل المنافسة النزيهة للسوق بوضع و بصفة مشتركة نظام معلومات محاسبي موحد خاصة بالنسبة للأخطار المؤمَّنة لتحديد الأسعار و تسوية ملفات الحوادث. هذا التوجُّه الجماعي من خلال اتحاد مؤسسات التأمين و معيدي التأمين يسمح بتكوين قاعدة بيانات ضخمة يمكن أن تعطي دورا أكبر من ناحية توحيد نظم المعلومات.

سابعا- التسريع في الفصل بين ممارسة التأمينات على الحياة و غيرها من تأمينات الأضرار (غير الحياة) و كذا المعايير المحاسبية المسيرة لكلاهما، فطبيعة تأمينات الحياة عن غيرها من تأمينات الأضرار و على كل المستويات تتطلب ضرورة الفصل بينهما و عدم ممارستها في نفس المؤسسة. لقد أقر القانون 04-06 المعدل و المتمم للأمر 95-07 ضرورة الفصل بينهما إلا أنه وقع تأخر كبير في ذلك.

كما يجب إعادة النظر في المعايير المحاسبية التي تحكم مؤسسات التأمين باختلاف تخصصاتها و حسب المرحلة. فمثلا معيار الحد الأدنى المطلوب لممارسة العمليات التأمينية لا يجب أن يكون نفسه للمؤسسات التي لا تفصل أنشطتها و لكن ربما، يجب أن يكون في هذه المرحلة منخفضا بالنسبة لمؤسسات التأمين على الحياة التي سننشأ و لو مؤقتا حتى لا يكون هذا المعيار حاجزا لممارسة هذا النوع من التأمينات و تتَّجه بذلك نُجْمَل المؤسسات إلى إلغائه.

لذلك فمعيار الحد الأدنى من رأس المال مثلا كما تشير إليه المادة 216 من القانون 95-07 المعدل و المتمم بالقانون 04-06 و الذي من المفروض أن يأخذ بعين الاعتبار نوع الفروع التأمينية (فروع التأمين على الحياة و على الأضرار الممارسة) في تحديد الحد الأدنى، إلا أن المدة الممنوحة في إتمام التخصص و التي هي سنتين من تاريخ صدور القانون لم تحترم و بذلك لا تزال

إشكالية الحد الأدنى لرأس المال مطروحة لحد الآن. كما أن تحديد المعيار يجب أن يأخذ كذلك بعين الاعتبار ملاءة المؤسسة الأم من حيث رأس مالها إذا كانت مؤسسة التأمين على الحياة فرع لها وهذا من خلال النصوص التنظيمية المرافقة للقانون.

إن التحول من المؤسسات العامة و التي تمارس كل أنواع الفروع التأمينية، إلى مؤسسات متخصصة يجب أن يصاحبه دعم السلطات الوصية و إعلام كبير للمؤمنين لهم الذين لهم الحق بالاستمرار أو فسخ عقودهم المحولة إلى المؤسسة الجديدة.

إضافة إلى ذلك، فإيجاد مؤسسات تأمين لها صلاحية ممارسة نوع محدد من التأمينات، يستلزم بالضرورة تغيير شامل للمعايير المحاسبية و مختلف القواعد الاحترازية المعروفة في حالة المؤسسات العامة. و بذلك تحديد معايير و قواعد تتناسب و خصوصية كل فرع. فالتحكم في المفاهيم الجديدة المرافقة للتخصص كمؤونات خطر استحقاق الالتزامات التقنية¹⁸، و مؤونات رسملة الأموال¹⁹ و غيرها من المؤونات و التي كانت مجملة فقط في المؤونات الرياضية عندما كانت تمارس تأمينات الحياة في إطار مؤسسة تأمين عامة قبل صدور القانون الجديد للتأمينات سنة 2006، أصبح أكثر من ضروري. و نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لتمثيل هذه الالتزامات على مستوى الأصول.

ثامنا- ضرورة توحيد القواعد المحاسبية الخاصة بتقييم عناصر الميزانية. مبدأ احترام القواعد الاحترازية في النشاط التأميني يتطلب ضرورة إعادة النظر في كيفية تقييم خصوم مؤسسة التأمين من خلال إيجاد قواعد موحدة لجميع الفاعلين فيما يخص تقييم عناصر الالتزامات التقنية، وكذا الأصول الممثلة لها بحيث يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على حقوق المؤمنين لهم و كذا الطبيعة المعكوسة لدورة إنتاج العملية التأمينية التي تفرض سياسة خاصة للتوظيف المالي و ما يترتب عن ذلك من إشكالات تقييم مختلف المنتجات المالية (القيمة السوقية، القيمة الاسمية أو القيمة الشرائية ...).

إن إيجاد هذه القواعد الموحدة و مراقبة تطبيقها يجب أن يكون تحت إشراف الهيئة المكلفة بالمراقبة و المتابعة، هذه الأخيرة يمكن أن تطلب خبرة في المجال سواء لتقييم عنصر أو كل عناصر ميزانية مؤسسة ما.

تاسعا- ضرورة توحيد القواعد المحاسبية الخاصة بالتعويضات، فسوق التأمينات الجزائري يعاني من مشاكل خاصة بتسعير المنتجات، بطول مدة التعويض مما يؤدي بالضرورة إلى عدم رضا المؤمنين لهم. لضمان أداء جيد للمؤسسة التأمينية و بذلك الحفاظ على حقوق المؤمنين لهم و نوعية جيدة للخدمات خاصة في مجال تسريع التعويضات، لابد من وضع مجموعة من الإجراءات وفقا لمعايير محاسبية محدّدة و موحّدة في مجال أوّلا التقييم ثم التعويضات الناتجة عنها.

إن حماية ضحايا الحوادث يجب أن يكون من خلال وضع سلّم أو تصنيف لمختلف الحوادث و مستويات التعويضات الخاصة بكل نوع من الحوادث بالإضافة إلى تحديد مبالغ جزافية كمرجع للتعويض يمكن العودة إليها و التي تُفرض على أساس قاعدة من البيانات التاريخية حسب خصوصية كل نوع من الفروع التأمينية²⁰ هذه المستويات يمكن أن تستخدمها كلا من المؤسسة التأمينية و المؤمن لهم في تحديد مبلغ التعويض، كما يمكن أن تستغلها السلطات القضائية عند وصول القضايا إلى المحاكم.

الخاتمة

التغيرات المتسارعة ذات الطابع الدولي فرضت ضرورة البحث عن لغة محاسبية واحدة تتكفل بترسيخ نوع من التجانس المعلوماتي للأنشطة المتماثلة رغم المشاكل التي يطرحها هذا التوجه، خاصة من حيث التطبيق بالنسبة لبعض الصناعات التي تتميز بخصوصيتها كالصناعة التأمينية. فلحد الآن و رغم الجهود المبذولة بسعي كثير من الدول إلى تحقيق نوع من التنسيق الداخلي عن طريق توحيد الإجراءات و المعايير المحاسبية المطبقة داخليا من خلال تبني جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الإقتصاد العالمي و خاصة تلك الدول التي عرفت اقتصادياتها تحولا من الإقتصاد الموجه نحو آليات اقتصاد السوق، إلا أنه لا يوجد تنسيق دولي فيما يتعلق بطبيعة و كيفية تطبيق نظام محاسبي مالي في مجال التأمينات رغم تنامي دور المؤسسات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته العولمة المالية في زيادة الانفتاح و التحرير و المنافسة وبذلك البحث عن توحيد لمعايير محاسبة التأمينات.

فتوحيد النظم المحاسبية و المالية لمختلف الصناعات، يعد عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية و البشرية لما يوفّره هذا التوحيد من بيانات ذات مصداقية قابلة للمقارنة عن أداء تلك الوحدات في مختلف مراحلها، إضافة إلى كونه من بين أهم المداخل لتعزيز تنافسية المؤسسة.

الهوامش:

¹ Patrick Boisselier, *contrôle de gestion, cours et applications*, université de Nice, 2001, p51.

² Peter Drucker, *à propos du management*, édition village mondial, paris, 2000, p148

³ بتصرف عن دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو ارساء نموذج للانداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية -حالة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 26.

⁴ Olivier de LA VILARMOIS, *l'évaluation de la performance des réseaux bancaires: la méthode DEA*, Lille université des sciences et technologie de Lille, France. (sans date), p03,

⁵ Peter Drucker, *O.P.Cit*, paris, 2000 , p35 ,

⁶ إعداد الباحث.

⁷ نجد مثلا لدراسة مردودية منتج تأمين المسؤولية العشرية RCD وجب مرور على الأقل عشر سنوات، لدراسة مردودية منتج التأمين ضد الكوارث الطبيعية CAT NAT وجب مرور على الأقل 20 سنة.

⁸ هاني حامد الضمور، *تسويق الخدمات*، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2002، ص28.

⁹ Kotler Philip et Dubois Bernar, *marketing management* ; 9eme édition, public union, 1990, p446

¹⁰ Philipe Lorino, *le contrôle de gestion stratégique – la gestion par les activités*, paris, 1991, p19.

¹¹ أقاسم نوال؛ *دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر؛ ماجستير، الجزائر، 2001، ص38-39.*

¹² المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

¹³ إعداد الباحث.

¹⁴ فهد سليم و محمد سليمان عواد، *مبادئ التسويق، مفاهيم أساسية*، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000، ص6.

¹⁵ على سبيل المثال لا الحصر، يمكن إعطاء مجموعة من المؤشرات المهمة و التي يجب معالجتها من قبل هيئة الإشراف و المتابعة:

- S/P حسب الأخطار و حسب المؤسسات، يسمح للهيئة بتقييم مدى دقة سياسة التسعير حسب طبيعة الخطر و كذا حسب المؤسسة التأمينية.

- التكلفة المتوسطة le coût moyen و متابعتها في الزمن سواء حسب طبيعة الخطر المؤمن أو المؤسسة التأمينية.

- التعويضات للسنة/ مؤونات أحر السنة : يجب مقارنة هذا المؤشر بالنسبة لكل مؤسسة مع مؤشر السوق.

- (المصاريف العامة +العمولات) / الأقساط المصدرة: يسمح بقياس إنتاجية القطاع في الزمن و كذا إنتاجية كل مؤسسة.

- المردودية المتوسطة للتوظيفات المالية: يسمح بقياس مدى فعالية سياسة التوظيف و التسيير المالي في المؤسسة.
- فائض التمثيل *excédent de représentation*: يمكن اعتباره كمؤشر أولي لتبيان مدى احترام المؤسسة لقواعد الحذر الخاصة بتمثيل الالتزامات التقنية.

¹⁶ Taux Minimum Garantie.

¹⁷ الفرز بين الأخطار, و مصاريف التسيير و نوعية الخدمات التأمينية.

¹⁸ Provisions pour risque d'exigibilité des engagements techniques.

¹⁹ Provisions pour capitalisation.

²⁰ ففي حالة مثلا التأمينات على الأشخاص، يمكن توحيد التعويض على أساس الدخل أو على أساس مبالغ جزافية سنوية كتكلفة التمدرس للطلبة الأبناء، أو على أساس تقرير طبي يحدد و يبين نسبة العجز الذي يتناسب مع مبلغ التعويض أو حتى على أساس تكلفة الدواء.